

## القضاء عمل وإدارة

### الشيخ إبراهيم بن يوسف الفقيه\*

أخذت الفرس سليماً يا أمير المؤمنين؟ قال: نعم، فقال شريح: احتفظ بما اشتريت يا أمير المؤمنين أورد كما أخذت، فنظر عمر إلى شريح معجباً وقال: وهل القضاء إلا هكذا، قول فصل وحكم عدل.

وأتى عدي بن أرطاة إلى شريح وهو في مجلس القضاء، فقال لشريح أين أنت؟ قال: بينك وبين الحائط، قال: اسمع مني، قال: لهذا جلست مجلسي، قال: إنما رجل أتى من أهل الشام، قال: الحبيب القريب، قال: وتزوجت امرأة من قومي، قال: بارك الله لك بالرفاء والبنين، قال: وشرطت لأهلها ألا يخرجها، قال: الشرط أمك، قال: أريد الخروج، قال: في حفظ الله، قال: اقض بيننا، قال: قد فعلت، قال: بشهادة من؟ قال: بشهادة ابن أمك، وكان إياس بن معاوية يقضي في قضيتين في مجلس واحد وهو ما جاء موضحاً في قصة صاحب الوديعه، فعلمنا أن ننظر إلى أولئك الأعلام وما يتحلون به من مرونة النفس وعبودية المنطق.

ونحن لا نوازن عصرنا بعصر أولئك السلف، أما القضاء فواحد لم يختلف، غير أن عصرنا عصر ضبط وسجل وتمييز وعدم قناعة، ولكن الهدف من ذلك هو الجد في العمل والإنجاز في الطلب، حتى لا تتعثر القضايا وتأخذ أكثر من وقتها؛ لأن العمل يقوم على الجهد والإخلاص والمتابعة، والالتزام بالدوام الرسمي الذي هو أساس فاعل في إنهاء القضايا المنظورة.

وقد أشرت إلى ذلك في لقاء العدد ٢٤ من مجلة العدل، وإننا بحكم سابق عملنا في القضاء نسمع كثيراً من شكاوي الناس لتأخر قضاياهم وكثرة تعدد الجلسات وعدم انتظامها، وهذا الوضع يربك العمل ويضيع به الوقت ويوسع شقة الخلاف، والقضاء الشرعي في حد ذاته منهج واضح إذا ما نظمت الدعوى على أساس سليم من العلم والمعرفة؛ لأن القضاء فرع من العلم، والفهم الفهم كما قال عمر بن الخطاب في كتابه لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما.

إن الإطالة في الجلسات والتزديدات في القضية مما لا فائدة من ورائها يضيع معالم القضية، ويؤخرها إلى وقت أطول، فيحصل الضرر بتأخر الحكم، قال في الأحكام السلطانية: «ليس للقاضي إذا تنازعا إليه أن يؤخر الحكم بلا عذر؛ لما فيه من الضرر، ولعل بعض رجال القضاء يفتون عليه فهم الدعوى فيؤخرها إلى أجل، وكان من الأولى أن يستشير في أمره، قال الإمام أحمد - رحمه الله - لا ولي سيد بن إبراهيم قضاء المدينة كان يجلس بين القاسم وسالم يشاورهما، ولما ولي محارب بن زياد قضاء الكوفة كان يجلس بين الحكم وحماد ويشاورهما، قال صاحب الإقناع: ما أحسنه لو فعله الحكام، يتشاورون وينظرون.

ونحن نقول: لو أن وزارة العدل تجعل مجلساً استشارياً في كل رئاسة محاكم من بقية الأقاليم المتفاعلين للاستشارة وكسب الخبرة منهم ويحدد المجلس اجتماعين في الشهر على الأقل إذا ما عدت الحاجة، وليس من شك أن منهج القضاء في الشريعة الإسلامية واضح، ولكن الخبرة والتطبيق الفعلي شيء آخر يساعد على المرونة في سير العمل، والحد من ظاهرة تأخير القضايا المنظورة، وينعكس ذلك أيضاً مع شعور المواطن بالأهمية في العدالة الشرعية، والمطلوب من هذا كله هو تطوير القضاء الشرعي بالطرق والأساليب التي تخفف الضغط على المحاكم الشرعية إذا ما أوجدت وزارة العدل آلية لصنع القرار وكيفية تنفيذه في المكاتب القضائية.

\* القاضي برئاسة محاكم عسير سابقاً في أبها

إن العمل المطلق بمنطوقه ومفهومه في جميع المجالات الحيوية والتطويرية بكلياته وجزئياته لا يستقيم بدون أسس راسخة من الدقة والتنظيم في إدارته ومسؤولياته، وإذا ما اختل ركن من هذه المقاييس فلن يكون هناك جدوى نافعة لتفعيل نظم العمل على مستوى المسؤولية.

لكن بناء صرح العمل الناجح يتوقف على وجود رجال من أهل الخبرة والنصح والإخلاص، والشعور بالمسؤولية والرقابة الإلهية، التي تمكن العامل من تأسيس تاريخ حياته وبناء مستقبله لأمته وأجيال عصره. ولا سيما عالم اليوم الذي يعيش في عصر التحديث والتطوير والتتقيف، فهذا يتطلب أعمال فكر عميق في الإدارة والتنظيم للشؤون الحياتية بما يواكب عصر الحضارة والمبتغرات، في الحياة الاجتماعية بما لا يتنافى مع شريعة ديننا وتقاليد حياة مجتمعنا على مستوى حضارتنا الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان.

إن الفوارق في تغير الأوضاع وتبدل الأحوال في زمن الحضارة المعاصرة قد ظهرت على سطح الكرة الأرضية بما لا يخشى معه إلا يدع أثراً لماضي أمتنا، فكيف نثبت ما يتميز به عميق ماضينا ونشيد به بناء مستقبلنا، وشؤون حياتنا تاريخاً وحضارة.

إن ثورة العمل الرابع والفكر الناجح بأيدينا جميعاً إذا حققنا الجدية والإخلاص لبلدنا وأمنا، فنحن في بلد الخيرات الذي يسوده الأمن والاستقرار والأزهار، البلد العظيم في حكمه، الجليل في قدره، البلد الذي تتوجه إليه أنظار العالم كله لحمله علم التوحيد الصحيح وتطبيق شريعة الإسلام في أرضه، إن بلد المملكة العربية السعودية الذي احتضن الرهبان الطاهرة.

إن البلاد السعودية منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - الذي أسس بنيان مملكته على تقوى من الله قد جسّد أنأوده صرحه من بعده وأشادوا ببناءه على حكمه وعدله في سياسته ونهجه الذي اختاره طريقاً لكيان ملكه، وحسبنا فخراً أن الدولة السعودية الرشيدة قد جعلت الحكم الشرعي بأيدي علمائنا وقضائنا قولاً وعملاً، ولكننا بحسب المتغيرات نريد منهم ما يكون مواكبا للعصر من واقع الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان؛ لأن واقع اليوم يحتاج إلى بعد نظر، يحمل للعالم قوة دين الإسلام ومكانته في الحياة الاجتماعية علماً وتحديثاً وتطويراً، وخاصة في القضاء الشرعي الذي جعلته الدولة السعودية دستور بلادها ومرجعية حكمها، وهذا يترتب عليه تنظيم الأعمال القضائية في إدارتها ونظمتها الشرعية بما يضع حداً للضعف والوهن، ويخفف من ازدحام العمل وارتكاس الناس على المشكلات والمشاكسات والخلافات الطويلة التي قد تقع في هذا العصر بين الابن وأبيه والأخ وأخيه والزوج وزوجه وغير ذلك من الأمور الإجرائية والإنهائية والجنائية والجزائية، ونحن في عصر العلم والتقنية الحديثة، نريد أن نقلل من ظاهرة كثرة المرافعات بواقع من الشريعة الإسلامية، وكل ذلك يترتب على الذكاء والفتنة والفهم والإدراك ويُعدّ النظر في القضاء الشرعي كما قال ابن القيم - رحمه الله - ومع الفهم والإنجاز يستطيع رجال القضاء التقليل من تكديس العمل، أما إذا لم يصاحب رجل القضاء فهم ولا إدراك يساعد على الإنجاز فإن ذلك يزيد من ظاهرة فوات الوقت وتكديس القضايا المنظورة لديه، ألا ننظر إلى سلفنا من رجال القضاء الشرعي مثل شريح بن الحارث الذي ترفع إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأعرابي، فلما سمع شريح مقالة الأعرابي.. التفت إلى عمر وقال: هل

